

الخروج عن القياس في أبنية مصادر الثلاثي المزيد

Deviation from the Standard Pattern while Structuring Verbal Nouns from Augmented Trilateral Root Verbs

د. أمل عثمان العطا محمد - أستاذ مشارك

قسم اللغة العربية- جامعة الملك سعود (المملكة العربية السعودية- الرياض)

amal.75849@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/04/02م

تاريخ القبول: 2020/07/02م

ملخص:

يسعى البحث إلى معرفة أبنية مصادر الثلاثي المزيد المخالفة للقياس، ومسوّج مجيئها، وهل دلّت على معانٍ زائدة مخالفة لمعنى القياسي منها، أو المعنى واحد من باب التوسّع في الثراء اللفظي؟ وركّز على أبنية المصادر غير القياسية التي ذُكرت مع القياسية وتعدّدت معها، وتتبعها في معجم تاج العروس للزبيدي (ت 1205هـ).

واشتمل البحث على محورين، المحور الأول: الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بحرف، وتناول الخروج عن قياس أبنية (إفْعَال)، و(تَفْعِيل)، و(مُفَاعَلَة)، والمحور الثاني: الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بحرفين، وتناول الخروج عن قياس أبنية (تَفْعُل)، و(تَفَاعُل)، و(إفْتِعَال)، و(إنْفِعَال)، ولم يقف البحث على الخروج عن قياس بناء (إفْعَال)، كما لم يقف على الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف. الكلمات المفتاحية: الخروج، السماع، القياس، الأبنية، المصادر، الثلاثي، المزيد.

Abstract:

This study aims to explore the structure of verbal nouns derived from augmented trilateral root verbs that deviate from the standard pattern, the reasons for their existence, and whether they denote additional meanings different from the standard one, or have the same meanings but exist merely for the sake of linguistic variety.

The study concentrates on the structures of non-standard verbal nouns that are mentioned along with the standard form, but in addition to it. These are looked up in Al-Zabidi's dictionary 'taajul- ħaruus min jawaahiril-qamuus⁽¹⁾ (1205 A.H.).

The research examines two topics: (i) deviation from the standard pattern while structuring the verbal nouns for trilateral root verbs augmented with a single letter; where the researcher deals with deviation from the standard patterns for ?ifçaal, tafçiiil and mufaaçalah, and (ii) deviation from the standard patterns while structuring verbal nouns for trilateral root verbs augmented with two letters; where the researcher deals with deviation from the standard patterns for tafaççul, tafaaçul, ?iftiçaal and ?infiçaal . The research does not examine deviations from pattern ifçilaal, nor deviations from the pattern for verbal nouns augmented with three additional letters.

Key Words: deviation, empiricism, standard pattern, structures, root verbs, trilateral verbs, augmented verbs.

المقدّمة:

بسم الله، والحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: من سنن العرب في كلامها الاستدلال بالسمع والقياس وغيرها من الأدلّة، فالقياس مهم لتوفير مشقّة الرجوع إلى المعاجم لمعرفة أبنية الكلمات، في مقابل أننا لا نستطيع معرفة الأوزان السماعيّة الخارجة عن القياس إلا باللجوء إلى المعاجم؛ لذا لجأ هذا البحث إلى معجم تاج العروس للزبيديّ لجمع الأبنية المسموعة الخارجة عن قياس مصادر الثلاثيّ المزيد؛ وذلك لشموليّته وتفصيله، واحتوائه على ما جاء في المعاجم المتقدّمة.

وبما أنّ المصادر في اللغة العربيّة لها أنواع متعدّدة تختلف أبنيّتها من نوع إلى آخر، فكان اهتمام البحث بالمصدر العامّ أو الأصليّ لمزيد الثلاثيّ. ومعلوم أنّ مصدّره قياسيّة لها أبنية محدّدة وقواعد ثابتة تضبطها تجري على سنن العرب في كلامها؛ لذلك أثر البحث تتبّع أبنية مصدّره غير القياسيّة التي ذُكرت مع القياسيّة وتعدّدت معها.

فهدف البحث وتساؤلاته تتمثّل في: معرفة الأبنية المخالفة للقياس، وما مسوّغ مجيئها؟ وهل دلّت على معانيّ زائدة مخالفة لمعنى القياسيّ منها، أو المعنى واحد من باب التوسّع في الثراء اللفظيّ؟

فاتبّع البحث المنهج الاستقرائيّ الوصفيّ التحليليّ الذي تتبّع مواضع الأبنية الخارجة عن القياس في تاج العروس، وتحليل ذلك وفق ما قاله علماء اللغة والصرف، والاستدلال بنماذج فيما كثرت أمثلته.

ولم يقف البحث على دراسة مستقلة تتبّع أبنية مصادر غير الثلاثيّ الخارجة عن القياس في تاج العروس، أو غيره من كتب المعاجم.

قام هيكل البحث على مقدمة ومحورين، المحور الأول: الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بحرف، وتناول الخروج عن قياس أبنية (إفْعَال)، و(تَفْعِيل)، و(مُفَاعَلَة). والمحور الثاني: الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بحرفين، وتناول الخروج عن قياس أبنية (تَفْعُل)، و(تَفَاعُل)، و(أَفْتَعَال)، و(أَنْفَعَال)، ولم يقف البحث على الخروج عن قياس بناء (أَفْعَال)، كما لم يقف على الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف. ثمّ انتهى البحث بخاتمة لخصت أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث، بعدها قائمة مصادر البحث ومراجعته.

مدخل:

القياس قاعدة مطّردة يُحمل بها غير المنقول على المنقول⁽²⁾، أو هو "العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف"⁽³⁾. وما خرج عنه يُعدّ مسموعاً عن العرب، وللقياس حدودٌ تضبط فصاحته، تشمل "كلام الله -تعالى- وهو القرآن، وكلام نبيّه -ﷺ- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة؛ لكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"⁽⁴⁾.

والقياس في أبنية مصادر الثلاثي المزيد يشمل: إفعال، وتفعيل، ومفاعلة للمزيد بحرف واحد، وتفعّل، وتفاعّل، وأفتعال، وأنفعال، وأفعلال، للمزيد بحرفين، واستفعلال، وأفعوال، وأفعللال للمزيد بثلاثة أحرف⁽⁵⁾.

سيتناول البحث الأبنية الخارجة عن قياس مصادر الثلاثي المزيد بحرف واحد وبحرفين، دون المزيد بثلاثة أحرف؛ لعدم الوقوف عليه.

المحور الأول: الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بحرف واحد.

لثلاثي المزيد بحرف واحد ثلاث أبنية قياسيةّ لمصدره، هي: إفعال، وتفعيل، ومفاعلة، وقد سُمع مع هذه الأبنية القياسيةّ أبنية خارجة عن القياس، ويمكننا تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً- الخروج عن المصدر القياسيّ (إفْعَال):

(إفْعَال): مصدر قياسيّ للفعل الثلاثي المزيد بالهمزة في أوّله (أفْعَل). الصحيح العين، قال سيبويه: "فالمصدر على أفْعَلْتُ إفعالاً أبداً، وذلك قولك: أعطيت إعطاءً، وأخرجت إخراجاً"⁽⁶⁾. أمّا إذا كانت عين الفعل معتلة فبناء المصدر منه يكون بتعويض التاء في آخره، نحو: أقام إقامةً، أو دون تعويضها، نحو: إقام⁽⁷⁾، ونحو: أزّالهُ إزّالَةً وإزّالاً، وأكّاههُ إكّاهً وإكّاهةً، وأنّاضَ النخلُ إناضَةً وإناضاً⁽⁸⁾، وما ألحق بالفعل (أقامَ)، نحو: أزيّته إزيّةً وإزيّاً⁽⁹⁾. فالأغلب فيها وفي نظائرها أن يكون مصدرها بالتاء في آخره.

وقد خرجت أبنية مصادر عن قياس (إِفْعَال)، أو (إِفْعَلَة)⁽¹⁰⁾ للمعتل العين، إلى: عِلَة، وفَعْلَة، وفَعُول، فَعُل وفَعُول، وفَعَال، وتَفْعِيل، وذلك على النحو الآتي:

- بناء عِلَة:

نحو: أَوْقَرَ الدَّابَّةَ إِنْقَارًا، وَقِرَّةً شَدِيدَةً، وَسَوْغَ مَجِيء (قِرَة) بالشاذ الذي لا يعدّ خارجًا عن كلام العرب، وإنما خرج عن قواعد اللغويين، وشُبّه بـ (عِدَة) مصدر المثال المجرد (وَعَدَ)⁽¹¹⁾، وذكره ابن دريد (ت 321هـ) عن الأصمعيّ (ت 216هـ) من المصادر النادرة⁽¹²⁾.

ويبدو أنّ مسوّغ خروج مصدر الثلاثي المجرد (وَقَرَ) إلى المزيد (أَوْقَرَ) من باب إنابة المصادر عن بعضها حملًا على معنى أفعالها الذي يكون واحدًا، فكثيرًا ما يأتي (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) بمعنى واحد؛ لاختلاف لغات العرب، قال سيبويه (ت 180هـ): "وقد يجيء فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ المعنى فمهما واحد، إلا أنّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على فَعَلْتُ، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أَفْعَلْتُ، كما أنّه قد يجيء الشيء على أَفْعَلْتُ لا يستعمل غيره، وذلك قلته البيع وأَقْلَنُهُ، وشَغَلَهُ وأشغَلَهُ، وصَرَّ أذنيه وأَصَرَّ أذنيه، وبَكَرَ وأَبْكَرَ"⁽¹³⁾، وهذا هو حال الفعلين (وَقَرَ وأَوْقَرَ) فمعناهما واحدٌ هو النَّقْل⁽¹⁴⁾.

- بناء فَعْلَة:

ورد من (أَفْعَلَنَ) معتلّ العين، صرّح به ابن أبي اليمان (ت 284هـ)، في قوله: "والإِجَارَة مصدر أَجَارَ، والإِغَارَة مصدر أَعَارَ، والجَارَة والغَارَة، هذان المصدران من الأربعة التي لا نظير لها، وهي قول العرب: أَجَارَ يُجِيرُ جَارَةً، وَأَعَارَ يُعِيرُ غَارَةً، وَأَطَاعَ يُطِيعُ طَاعَةً، وَأَطَاقَ يُطِيقُ طَاقَةً، فأخرجوا الألف من هذه الأربعة خاصّة"⁽¹⁵⁾.

وحكم على بناء (فَعْلَة) بالشاذ في موضع آخر قال فيه: "والطَّاعَة: مصدر أَطَاعَ، وهذا شاذّ،

وهو

من المصادر الأربعة التي لا نظائر لها"⁽¹⁶⁾.

وأورده كراع النمل (ت 309هـ) في باب الأمثلة والنوادر التي لا نظير لها، والقليلة النظائر، قال: "ويقال: أَطَاعَ الرجلُ إطَاعَةً وطَّاعَةً، وَأَجَابَ إِبَابَةً وَجَابَةً، وَأَعَارَ إِغَارَةً وَغَارَةً، وَأَجَارَ إِجَارَةً وَجَارَةً، وَأَقَامَ إِقَامَةً وَقَامَةً؛ لا يوجد على مثلهن"⁽¹⁷⁾. لكنّه لم يصحّ بمصدرية (فَعْلَة)، غير أنّ ابن سيده (ت 458هـ) ومن نقلوا⁽¹⁸⁾ عنه نسبوا ذلك إليه، قال ابن سيده: "وقال كراع: الجابة مصدر كالإجابة"⁽¹⁹⁾، وقال في موضع آخر لم يصحّ فيه بلفظ المصدر لكنّه يقاس على ما سبق: "وأَجَارَ الرجلُ إِجَارَةً، وَجَارَةً، الأَخيرة عن كراع"⁽²⁰⁾.

وذكر أبو هشام اللخميّ (ت 577هـ) أنّ (غَارَة) و(جَابَة) أصلهما (إِغَارَة)، و(إِبَابَة) حذفتم منها الهمزة كما حذفتم من (الأخوّة)، فقالوا: (خوّة)، وعليه رواية الحديث: (ولكن خوّة

الإسلام⁽²¹⁾، ويؤدّد ذلك قول ابن عاشور (ت 1393هـ) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: 286]: "الطَّاقَةُ فِي الْأَصْلِ الْإِطَاقَةُ خَفَّفَتْ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ كَمَا قَالُوا: جَابَةٌ وَاجَابَةٌ، وَطَاعَةٌ وَإِطَاعَةٌ"⁽²²⁾. وقول العرب: "أَسَاءَ سَمْعًا فَأَسَاءَ جَابَةً"⁽²³⁾، عَقِبَ عَلَيْهِ الْمِيدَانِيُّ (ت 518هـ) بقوله: "فَأَسَاءَ جَابَةً" هي بمعنى إجابة، يقال: أَجَابَ إِجَابَةً وَجَابَةً وَجَوَابًا وَجَيْبَةً. ومثل الْجَابَةِ فِي مَوْضِعِ الْإِجَابَةِ: الطَّاعَةُ وَالطَّاقَةُ وَالْعَارَةُ وَالْعَارَةُ، قَالَ الْمَفْضَلُ: هَذِهِ خَمْسَةٌ أَحْرَفُ جَاءَتْ هَكَذَا. قلت: وكلها أسماء وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصَادِرِ"⁽²⁴⁾.

فأغلب اللغويين يكادون يجمعون على أنّ بناء (فَعْلَةٌ) اسمٌ يقوم مقام المصدر (إفْعَلَةٌ)، قال الفارابي (ت 350هـ): "والجابه: الاسم من أَجَابَ يُجِيبُ"⁽²⁵⁾. وقال الأزهري (ت 370هـ): "العاريّة منسوبة إلى العارّة، وهو اسم من قولك: أَعَرْتُهُ الْمَتَاعَ إِعَارَةً وَعَارَةً، فَالْعَارَةُ الْاسْمُ، وَالْإِعَارَةُ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقِيُّ يَقومُ الْاسْمُ مَقَامَهُ، كَمَا يَقَالُ: أَجَبْتُهُ إِجَابَةً وَجَابَةً، وَأَطَقْتُهُ إِطَاقَةً وَطَاقَةً، وَأَطَعْتُهُ إِطَاعَةً وَطَاعَةً، وَأَعَرْتُهُ إِعَارَةً وَعَارَةً"⁽²⁶⁾. ونقل الأزهري عن أبي الهيثم (ت 226هـ) قوله: "جابه اسمٌ يقوم مقام المصدر، وهو كقولهم: المائل عارّة، وأطعته طاعة، وما أُطِيقَ هَذَا الْأَمْرَ طَاقَةً، فَالْإِجَابَةُ مَصْدَرٌ حَقِيقِيٌّ، وَالْجَابَةُ اسْمٌ، وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ، وَكِلَاهُمَا يَقومان مَقَامَ الْمَصْدَرِ"⁽²⁷⁾. وجاء في لسان العرب: "وقيل: الإِعَارَةُ الْمَصْدَرُ وَالْعَارَةُ الْاسْمُ مِنَ الْإِعَارَةِ عَلَى الْعَدْوِ؛ قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: وَهُوَ الصَّحِيحُ"⁽²⁸⁾.

وبعد هذا التتبّع لأقوال اللغويين وآرائهم نلاحظ أنّهم اختلفوا في نظائر (فَعْلَةٌ) وعددها، لكنهم اتفقوا في وزن فعلها ونوعه، كما أنّهم اختلفوا في الحكم عليها، فمنهم من يراها مصدرًا شاذًا خرج عن القياس، أو مصدرًا حذفت منه الهمزة قياسًا على حذفها من (أَخْوَةٌ)، ومنهم من يراها من باب النواذر التي لا نظير لها دون تحديد هويتها، ومنهم من يراها اسمًا يقوم مقام المصدر، وهذا يعني أنّ لا فرق بينها وبين المصدر في الدلالة، فكلٌّ منهما يؤدي معنى الآخر.

وإذا نظرنا في كتب المعاجم إلى المصادر التي وردت على بناء (فَعْلَةٌ) من (أَفْعَلٌ)، نجدها

محدودة

اختلفت بمعنّى العين، اختلف اللغويون في إحصائها، لكنها لم تخرج عن: جَابَةٌ، جَارَةٌ، طَاعَةٌ، طَاقَةٌ، عَادَةٌ، عَارَةٌ، غَارَةٌ، قَامَةٌ؛ ولعلّ هذا يدلّ على أنّ بناء (فَعْلَةٌ) مسموع في مصادر معيّنة خرجت عن القياس.

- بناء فَعُولٌ:

نحو: أَوْلَعْتُ بِهِ إِيْلَاعًا وَوَلُوعًا⁽²⁹⁾، وَأَوْرَعْتُ بِهِ وَرُوعًا⁽³⁰⁾، ذكره سيبويه وغيره من اللغويين مصدرًا ل (أَفْعَلٌ) صحيح العين، بجانب المصدر القياسي (إفْعَالٌ)، ويُعدّ مجيئه قليلًا في اللغة؛ إذ

ذكرت له أمثلة معدودة، منها للثلاثي المجرد، ومنها للمزيد منه، فأصل هذا البناء للصفة فوقع للمصدر⁽³¹⁾.

وقد وقع الخلاف على مثالي (فَعُول): (وَلُوع) و(وَزُوع)، على الرغم من التصريح بأن فَعُولاً من المصادر القليلة، فذكر البعض أنه اسم وُضِع موضع المصدر القياسي (إِفْعَال)⁽³²⁾، وهناك من عدّه من مصادر الثلاثي المجرد لا المزيد - (وَلَع، وَزَع) - وعليه يصلح للمصدرية والاسمية معاً، كما جاء في الصحاح مادة (وزع): "والاسمُ والمصدرُ جميعاً الوَزُوع بالفتح"⁽³³⁾، وفي مادة (ولع): "الولوعُ: الاسم من وَلَعْتُ به أَوْلَعُ وَوَلَعًا وَوَلُوعًا، المصدر والاسم جميعاً بالفتح"⁽³⁴⁾.

- بناء فَعْل وفَعُول:

ذُكر هذان البناءان مصدرين ل (أَفْعَل)، نحو: "أَفَلَجَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَجًا وفُلُوجًا"⁽³⁵⁾، والقياس (إِفْلَجًا)، ومسوّغ الخروج عن القياس الحمل على المعنى، فالفعلان (فَلَج، وَأَفْلَج) بمعنى واحد، ففَلَجْتُ عَلَيْهِ وَأَفْلَجْتُ إِذَا غَلَبْتَهُ⁽³⁶⁾؛ لذا جاز إنابة مصدر الثلاثي المجرد (فَلَجًا وفُلُوجًا) عن (إِفْلَجًا)؛ لكون مجيء (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) بمعنى واحد؛ لاختلاف لغات العرب⁽³⁷⁾.

- بناء فَعَال:

نحو: أُنْبِتَ إِنْبَاتًا وَنَبَاتًا⁽³⁸⁾، ذكره سيبويه في [باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد]، ومسوّغه لخروج (فَعَال) عن القياس مساواة (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) في المعنى كما سبق ذكره؛ إذ إنّ (نَبَاتًا) هو في الأصل مصدر (نَبَتَ)؛ "لأنّه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نَبَتَ"⁽³⁹⁾، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17].

ولعلّ ما ذهب إليه سيبويه يجوز مجيء مصدر الفعل (نَبَتَ) (إِنْبَاتًا) حملًا على معنى (أنبت)، وكلامه يُوحى بأنّ بناء المصدر (فَعَال) لم يخرج عن القياس، فإذا نظرنا إلى تضمّن الفعل (أنبت) معنى (نَبَتَ)، فهذا يعني أنّ المصدر جاء على باطن الظاهر؛ لكون المعنى واحدًا، وعليه يكون بناء (فَعَال) على القياس بالقصد وإرادة البنية العميقة؛ لأنّ الفعل المزيد (أنبت) محمول على الأصل المجرد (نَبَتَ)، فجاء المصدر بالحمل على معنى الأصل لا الفرع.

وذهب المبرّد (ت 285هـ) مذهب سيبويه حين قال: "واعلم أنّ الفعلين إذا اتّفقا في المعنى جاز أنّ يحمل مصدر أحدهما على الآخر"⁽⁴⁰⁾، وقوله هذا يفتح بابًا واسعًا لإثراء اللغة بإنابة مصادر الأفعال المتشابهة في الدلالة عن بعضها، سواء أكانت من مادة واحدة أم من غيرها، فالفيصل هو تشابه الفعلين في الدلالة لا الحروف ونوعها، في حين حصرها سيبويه في أفعالٍ محدّدة جاءت في اللغة.

وبما أنّ النحو يهتمّ بالتركيب وما تحمله من دلالة فكان لعلمائه وقفة عند تركيب الآية، فذهبوا في العامل الناصب للمصدر مذاهب⁽⁴¹⁾:

أولها: أنّ المصدر (نباتاً) منصوب بالفعل الظاهر (أنبتكم) على مذهب المازنيّ (ت 247هـ)، وهذا يعني أنّ بناء المصدر سماعيّ خارج عن القياس، ومن باب التناوب؛ للتشابه في الدلالة⁽⁴²⁾. وهو ما ذهب إليه الزجاج (ت 311هـ)، وفسّر معنى الفعل (أنبتكم): بجعلكم تنبتون نباتاً، غير أنّه سوّغ لمحيء المصدر من غير فعله علّة زيادة المعنى، فنبتتُ أبلغ في المعنى من إنبتت⁽⁴³⁾.
ثانها: أنّه منصوب بالفعل الظاهر مصدرًا له على حذف الزائد، أي إنبتتاً⁽⁴⁴⁾.

ثالثها: أنّه منصوب بفعل مضمر هو (نبت) فعل المصدر؛ لدلالة الفعل الظاهر عليه، وهذا مذهب المبرد⁽⁴⁵⁾ وابن خروف⁽⁴⁶⁾ (ت 609هـ)، وفيه إشارة إلى أنّ بناء المصدر قياسيّ للفعل المضمر (نبت)؛ لعدم تساويهما تمامًا في المعنى. وقد أشار الطبريّ (ت 310هـ) إلى ذلك عند تفسيره للآية، فقال: "وقد تفعل العرب مثل ذلك أحياناً، تخرج المصادر على غير ألفاظ الأفعال التي تقدّمها، إذا كانت الأفعال المتقدّمة تدلّ على ما أخرجت منه... وإنما جاز ذلك لمحيء (أنبت) قبله، فدلّ على المتروك الذي منه

قيل: (نباتاً)، والمعنى: والله أنبتكم فنبتتُ من الأرض نباتاً"⁽⁴⁷⁾.

رابعها: أنّه منصوب بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر (أنبت)؛ لأنّ معنى المضمر مغاير لمعنى الفعل الظاهر، فيكون تقديره: نبتم نباتاً، وسوّغ إضماره لدلالة (أنبت) عليه، ولم يُنصب بالفعل الظاهر؛ لأنّ الغرض منه تأكيد الفعل الذي نصبه أو تبين معناه، والنبات ليس بمعنى (أنبت)، فكيف يؤكّده أو يبيّنه.

ذهب بعض العلماء إلى أنه اسم مصدر⁽⁴⁸⁾: لمشابهته له في المعنى واختلافه عنه في نقصان

الهمزة

في أوّله.

يبدو أنّ مخالفة المصدر للقياس في الآية الكريمة - أريد به تخصيص معنى؛ "إذ لا يكاد يوضع مصدر مؤكّد مقارناً لغير فعله في الكتاب العزيز بدون هذه الفائدة الجليلة والنحة يقولون فيه أجري المصدر على فعل مقدر دلّ عليه المذكور، ولا يزيدون عليه وإذا راجع الفطن قريحته ونأجى فكرته علم أنّه إنّما قرّن بغير فعله لفائدة... التنبيه على نفوذ القدرة في المقدور وسرعة إمضاء حكمها حتى كان إنبات الله لهم نفس نباتهم أي إذا وجد الإنبات وجد النبات حتماً حتى كان أحدهما عين الآخر فقرن به"⁽⁴⁹⁾.

- بناء تَفْعِيل:

نحو: أَنْزَلَ إِنْزَالًا وَتَنْزِيلًا⁽⁵⁰⁾، كسابقه ذكره سيبويه في [باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل]:

لأنَّ المعنى واحدٌ]، ومثَّل له بالمصدر (تنزيلًا) في قراءة ابن مسعود: ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: 25]؛ لأنَّ معنى الفعل (أَنْزَلَ)، و(نَزَلَ) واحد⁽⁵¹⁾.

يبدو أنَّ المصدر (تنزيلًا) خرج عن القياس لتخصيص معنًى لا يوجد في المصدر القياسي (إنزالًا)،

"فالفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة، أنَّ التنزيل يختصَّ بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفرقًا، ومرة بعد أخرى، والإنزال عامٌ"⁽⁵²⁾.

ثانيًا- الخروج عن بناء المصدر القياسي (تفعيل):

(تفعيل): مصدر قياسي لمضعف العين (فَعَّلَ)، زادت فيه التاء عوضًا من تضعيف العين، والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر، نحو: كَسَّرْتُهُ تَكْسِيرًا، وَعَدَّدْتُهُ تَعْدِيدًا⁽⁵³⁾، أمَّا إنْ كانت لامه حرف علة فتلزم التاء مصدره (تفعلة) عوضًا من ياء (تفعيل)، نحو: عَزَّيْتُ تَعَزِّيَةً، وَسَلَّيْتُهِ تَسْلِيَةً، وَرَبَّيْتُهِ تَرْبِيَةً⁽⁵⁴⁾.

وقد لزم معتل اللام بناء (تفعلة) دون (تفعيل)؛ كراهة أنْ يقع الإعراب على ياء مكسور ما قبلها⁽⁵⁵⁾.

وسُمع مجيئه على البنائين، نحو: جَلَى تَجْلِيَةً وَتَجْلِيًا، وَنَزَّاهُ تَنْزِيَةً وَتَنْزِيًا⁽⁵⁶⁾، وهو عند ابن مالك (ت 672هـ) من باب النادر⁽⁵⁷⁾، وعليه قول الشاعر⁽⁵⁸⁾:

فَهِيَ تَنْزِيٌ دَلَّوْهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا

فجاء المصدر (تَنْزِيًا) على غير القياس لضرورة الشعر التي تبيح للشاعر المرفوض.

وقد خرج عن القياس بناء مصدر صحيح اللام إلى (تفعلة)، على النحو الآتي⁽⁵⁹⁾:

الصحيح السالم	الصحيح المهموز	الصحيح المضعف
جَرَّبَ تَجْرِبًا وَتَجْرِبَةً.	جَرًّا تَجْرِبَةً وَتَجْرِبِيًا	تَمَّمَ تَمِيمًا وَتَمِيمَةً
ذَرَّفَ تَذْرِيفًا وَتَذْرِيفَةً.	خَطًّا تَخْطِيفَةً وَتَخْطِيفِيًا	حَلَّلَ تَحْلِيلًا وَتَحْلِيلَةً
ذَكَرَ تَذْكَيرًا وَتَذْكَرَةً	رَوًّا تَرْوَةً وَتَرْوِيًا	رَبَّبَ تَرْبِيًا وَتَرْبِيَةً
عَظَّمْتُهُ تَعْظِيمًا وَتَعْظِيمَةً ⁽⁶⁰⁾	سَوًّا تَسْوَةً وَتَسْوِيًا	عَلَّلَ تَعْلِيلًا وَتَعْلِيلَةً
فَرَّقَ تَفْرِيقًا وَتَفْرِيقَةً.	عَبًّا تَعْبِيَةً وَتَعْبِيًا	غَبَّبَ تَغْبِيَةً
كَرَّمَ تَكْرِيمًا وَتَكْرِيمَةً ⁽⁶¹⁾	هَنَا تَهْنِيَةً وَتَهْنِيًا	عَزَّرَ تَعْزِيرًا وَتَعْزِيرَةً
كَلَّمَ تَكْلِيمًا وَتَكْلِيمَةً	فِيًّا تَفْيِيَةً	كَرَّرَ تَكْرِيرًا وَتَكْرِيرَةً
كَمَّلَ تَكْمِيلًا وَتَكْمِيلَةً.	كَنَّا تَكْنِيَةً	

وَطَأً تَوُطِئَةً

الأصل في مصادر الأفعال السابقة التّفْعِيل، وقد خرج إلى (تَفْعِلَة) في نوعية معيّنة من الأفعال، كالصحيح السالم، والمهموز، والمضغف، وهذا الخروج غير مطّرد في مصادر هذه الأفعال؛ لمجيئها في مواضع كثيرة على القياس لا غير، فعلى سبيل المثال لا الحصر: كَبَّرَ تَكْبِيرًا، وَبَوًّا تَبْوِيئًا، وَعَزَّزَ تَعَزِيرًا.

ويمكننا الحكم على مجيء التفعيل من الصحيح المهموز اللام بالكثرة المفهومة من رأي سيبويه في عدم جواز حذف التاء من مصدره، نحو: تجزئة وتهنئة؛ لأنه ألحق بمعتل اللام⁽⁶²⁾، وعلى الرغم من أنه لم يجوز حذف التاء إلا أنّ كثيرًا من مصادر المهموز جاءت على المصدرين، في مقابل أخرى جاءت على مصدر واحد. أما ورود بناء (تَفْعِلَة) من الصحيح السالم والمضغف فهو من باب القليل؛ لأنّ الأصل في مصدرهما أن تأتي على (تَفْعِيل)، وذكر الزبيدي في أكثر من موضع أنّ (تَفْعِلَة) من المضغف عن اللحياني (ت 220هـ)⁽⁶³⁾، ولعله مذهب كوفي أخذه اللحياني عن شيوخه الكوفيين.

- بناء فَعَال:

ورد مصدرًا غير قياسي ل (فَعَل)، نحو: حَلَّمَهُ تَحْلِيمًا وَجَلَّأَهُ، حَمَلَهُ الأَمْرَ تَحْمِيلًا وَجَمَّأَهُ، حَرَقَتْ القَمِيصَ حِرَاقًا، عَلَّمَهُ العِلْمَ تَعْلِيمًا وَعَلَّأَهُ، كَبَّرَ تَكْبِيرًا وَكَبَّرًا، وَكَذَّبَتْ بِهِ تَكْذِيبًا وَكَذَابًا، وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا وَكَلَّمَأَهُ⁽⁶⁴⁾، وهي لغة يمنية فصيحة، فمصدر (فَعَل) في لغتهم (فَعَال)، نُقِلَ عن الكسائي (ت 189هـ) أنّه قال: "أهل اليمن يجعلون المصدر من (فَعَل): (فَعَالًا)، وغيرهم من العرب (تَفْعِيلًا)"⁽⁶⁵⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبأ: 28].

كما نُسِبَت هذه اللغة إلى قبيلة بني الحارث بن كعب، لقول الزبيدي في مادة (كبر): "وَكَبَّرَ تَكْبِيرًا وَكَبَّرًا، بالكسر مشددة، وهي لغة بلحارث بن كعب وكثير من اليمن، كما نقله الصّاعاني"⁽⁶⁶⁾.

وعلى سبويه لخروج المصدر عن القياس بأنهم أرادوا أن يجيئوا به على الفعل دون حذف حرف أو إبداله كالإفْعَال من (أَفْعَل)، فكسروا أوّله وألحقوا الألف قبل آخره⁽⁶⁷⁾.

فبنية المصدر (فَعَال) في نظر سيبويه هي القياس والأصل الذي ينبغي في مصادر غير الثلاثي، وذلك بأن يؤتى به على الفعل بكسر أوّله وزيادة ألف قبل آخره، وهو ما أشار إليه بقوله: "وأما فَعَلْتُ فالمصدر منه على التّفْعِيل، جعلوا التاء التي في أوّله بدلًا من العين الزائدة في فَعَلْتُ، وجعلت الياء

بمنزلة ألف الإفْعَال، فغيّروا أوّله كما غيّرُوا آخره"⁽⁶⁸⁾.

- بناء تَفْعَال:

التَّفْعِيل هو قياس (فَعَّلَ)، أما (تَفْعَال) فهو بناء خارج عن القياس، مسموع - عند سيبويه - في مصادر الثلاثي فيما يُراد فيه التكثر والمبالغة⁽⁶⁹⁾، كما سُمع في مصادر الثلاثي المزيد (فَعَّلَ)، ومن أمثلته: جَوَّلَ تَجْوِيلاً وَتَجْوِالاً، ذَرَفَ دَمْعَهُ تَذْرِيفاً وَتَذْرِافاً، رَدَّدَهُ تَزْدِيداً وَتَزْدَاداً، رَعَّبَهُ تَرْعِيباً وَتَرْعَاباً، سَجَّمَهُ تَسْجِيباً وَتَسْجَاماً، ضَلَّلَهُ تَضْلِيلاً وَتَضْلَالاً، طَوَّفَ الْبِلَادَ تَطْوِيفاً وَتَطْوِافاً، كَرَّرَهُ تَكْرِيرًا وَتَكَرَّرًا، مَثَلْتُ تَمَثِيلًا وَتَمَثَالًا⁽⁷⁰⁾.

وهذا البناء المسموع في غير الثلاثي يُعدّ عند الفراء (ت 207هـ) وغيره من الكوفيين بناء قياسياً جعلوه مصدرًا ل(فَعَّلَ) بمنزلة التَّفْعِيل، "والألف عوضًا من الياء، ويجعلون ألف التكرار والتزاد بمنزلة ياء تَكْرِيرٍ وَتَزْدِيدٍ، والقول ما قاله سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعَاب، ولا يقال: التَّلْعُوب"⁽⁷¹⁾.

- بناء تَفْعَال:

نحو: بَيَّنْتُ السَّيِّءَ تَبْيِينًا وَتَبْيَانًا، فَبْنَاء (تَبْيَان) عند الجوهري (ت 393هـ)، والزبيدي شاذ؛ لأن المصدر يكون بفتح التاء⁽⁷²⁾، و(تَفْعَال) بكسر التاء في أكثر كلام العرب اسمًا، وقد ورد عليه لفظان اختلف في مصدريتهما، هما: (التَّبْيَان) من الثلاثي المزيد (تَبَيَّنَ)، و(التَّلْقَاء) من الثلاثي المجرد (لَقِيَ)، فذهب سيبويه إلى أنّهما اسمان وضعا موضع المصدر؛ لأنّ المصدر يكون بفتح التاء لا كسرهما⁽⁷³⁾. وقيل: روى المبرد عن البصريين، وثعلب (ت 291هـ) عن الكوفيين بأنّهما "قالا: لم يأت من المصادر على تَفْعَال إلا حرفان تَبْيَان وتَلْقَاء"⁽⁷⁴⁾، وعُدّ بناء (تَفْعَال) من (فَعَّلَ) من أبنية المصادر النادرة التي لا يقاس عليها، فالقياس (تَفْعِيل)⁽⁷⁵⁾.

وقد ورد استعمال (التَّبْيَان) في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: 89]، وكذلك أمر الاختلاف عند المفسرين، فمنهم من يرى التَّبْيَان اسمًا لا مصدرًا⁽⁷⁶⁾، أما ابن عاشور فذهب إلى أنّه بناء مصدرّي بمعنى البيان، يدلّ على المبالغة والتكثر، قال: "والتَّبْيَان مصدر دالّ على المبالغة في المصدرية، ثم أُريد به اسم الفاعل فحصلت مبالغتان، وهو بكسر التاء، ولا يوجد مصدر بوزن (تَفْعَال) بكسر التاء إلا تَبْيَان بمعنى البيان كما هنا. وتلقاء بمعنى اللِّقَاء لا بمعنى المكان، وما سوى ذلك من المصادر الواردة على هذه الزنة فهي بفتح التاء"⁽⁷⁷⁾.

ومما سبق يتبيّن أنّ مسوغ الخروج عن القياس هو تخصيص معنى البيان، الذي لا يؤدّيه المصدر

القياسي (التبیین).

- بناء فُعْلَان:

نحو: سَبَّحْتُ اللَّهَ تَسْبِيحًا وَسُبْحَانًا⁽⁷⁸⁾. اختُلف فيه، أهو مصدر أم اسم مصدر؟ وذهب سيبويه إلى أنه مصدرٌ (فَعَلٌ)، وذكره في باب المصادر التي تنصب بفعل مضمر، قال: "هذا باب أيضًا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعًا واحدًا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر...، وذلك قولك: سُبْحَانَ اللَّهِ... كأنه حيث قال: سُبْحَانَ اللَّهِ قال: تَسْبِيحًا... فنصب هذا على أُسَبِّحُ اللَّهَ تَسْبِيحًا... وخزل الفعل ههنا؛ لأنه بدل من اللفظ بقوله: أُسَبِّحُكَ"⁽⁷⁹⁾. وقول سيبويه يُوحى بأن (تسبيحًا، وسبحانًا) بمعنى واحد، وإن كان اسمًا فهو يحمل معناه، وتبع سيبويه في مصدرية (سبحان) الفراء، والزجاج⁽⁸⁰⁾، أما المبرد فذهب إلى أنه اسم جرى مجرى المصدر لا فعل له⁽⁸¹⁾، ويراه ثعلب اسم مصدر من (سَبَّحَ)⁽⁸²⁾، وكذلك ابن الأنباري⁽⁸³⁾، وابن جني⁽⁸⁴⁾. وذهب آخرون إلى أنه مصدر الثلاثي المجرد (سَبَّحَ)، نحو: شَكَرَ شُكْرَانًا⁽⁸⁵⁾.

فإذا رجَّحناه مصدرَ (فَعَلٌ) فيبدو أن في خروجه عن القياس خصوصية. فهو لا يستعمل إلا للعبادات قولًا وفعلًا، ومختص بتزويه الله، ولا يضاف إلا إلى اسمه - جلّ وعلا- أو إلى ضمير يعود إليه، أما استعمال مصدر التسبيح فقد يكون لله -عزّ وجلّ- وقد يطلق على أنواع الذكر، كالتحميد والتمجيد، وصلاة التطوع والنافلة⁽⁸⁶⁾، وقد يستعمل لغير ذلك، كالتسبيح بمعنى العموم، في قولك للتكثير: سَبَّحَ المتسابق تسبيحًا.

- بناء تَفْعِلُ:

ورد هذا البناء مصدرًا ل (فَعَلٌ)، نحو: حَلَّلَ اليمينَ تَحْلِيلًا وَتَحَلَّلًا وَتَحَلَّلًا، وَعُدَّ شَاذًا⁽⁸⁷⁾ عن قواعد اللغة والقياس، لكنّه لا يُعدّ خارجًا عن كلام العرب. ثالثًا- الخروج عن بناء المصدر القياسي (مُفَاعَلَةٌ):

بناء (مُفَاعَلَةٌ) هو المصدر القياسي للثلاثي المزيد (فَاعَلٌ)، قال سيبويه: "وأما فَاعَلْتُ فَإِنَّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا: مُفَاعَلَةٌ، جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك: جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وَقَاعَدْتُهُ مُقَاعَدَةً، وَشَارَيْتُهُ مُشَارَيْتَةً"⁽⁸⁸⁾.

وقد خرج عن هذا البناء القياسي أبنية جاء عليها (فَاعَلٌ)، هي: فَيُعَال، فِعَال، فِعَالَةٌ، ويمكننا تفصيلها على النحو الآتي:

- بناء فَيُعَال:

يقال هو الأصل⁽⁸⁹⁾ الذي ينبغي في بناء مصدر (فَاعَلٌ)؛ وذلك بأن المصادر القياسية تصاغ أبنيتهما

على صورة الفعل مع كسر أوله وزيادة ألف قبل آخره، وعليه يكون بناء مصدر (فَاعَلْ): فِإَعَال - فِئَعَال بقلب الألف ياء لانكسار ما قبله، وما ورد عليه في كتب المعاجم قليل، نحو: ضَارِئُهُ مُضَارِئَةٌ وَضِرَابًا وَضِيرَابًا، وَقَاتَلَهُ مُقَاتَلَةٌ وَقِتَالًا وَقِيْتَالًا، وَكَادَبْتُهُ مُكَادِبَةٌ وَكَدَابًا وَكِيدَابًا، وَنَاضَلَهُ مُنَاضِلَةٌ وَنِضَالًا وَنِضَالًا⁽⁹⁰⁾. ويرى ثعلب ياء (فِئَعَال) ناتجة عن إشباع كسرة (فِئَعَال)⁽⁹¹⁾، أي من باب مطلق الحركات، فالمراد كِدَابًا وَضِرَابًا⁽⁹²⁾.

وبناء (فِئَعَال) من كلام العرب⁽⁹³⁾، وهو على لغة أهل اليمن الذي يجيئون ببناء المصدر على

الأصل

الذي ينبغي، كما فعلوا في بناء (فِئَعَال)، ويؤيد ذلك قول سيبويه: "وأما الذين قالوا: تَحَمَّئْتُ تَحِمًّا لَا فِإْتَهُمْ يَقُولُونَ: قَاتَلْتُ قِيْتَالًا، فَيُوقِرُونَ الحروف ويجيئون به على مثال إِفْعَالٍ، وعلى مثال قولهم: كَلَّمْتُهُ كِلَامًا"⁽⁹⁴⁾. وهم أهل اليمن.

وذهب الرضي (ت 686هـ) إلى خروج بناء (فِئَعَال) - الذي يُعَدُّ أصلاً- عن القياس، وأمثاله من أبنية المصادر التي جاءت على أفعالها بكسر أولها وزيادة ألف قبل آخرها، نحو: "فِئَعَال في مصدر فَعَلَّ، وفيئَعَال وَفِئَعَال في فَاعَلَّ، وَتَفَعَّلَ في تَفَعَّلَ، وإن كانت قياسًا لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها"⁽⁹⁵⁾. فبناء (فِئَعَال) من الأصول المهجورة قليلة الاستعمال حتى عُدَّت مسموعة خارجة عن القياس.

- بناء فِئَعَال:

على الرغم من معي بناء (فِئَعَال) كثيرًا مع (مُفَاعَلَةٌ) مصدرين ل (فَاعَلَّ)، فإنه غير قياسي؛ لعدم اطّراده في الأفعال كلها، فعلى سبيل المثال لا يُقال في مصدر (نَاوَبَ): مُنَاوَبَةٌ وَنَوَابًا، وفي (جَالَسَ): مُجَالَسَةٌ وَجَلَّاسًا، بل يجيء على المُفَاعَلَةِ لا غير، كما لا يطرد فيما فاؤه ياء، فلا يقال: يَسَارُ في يَاسَرَ⁽⁹⁶⁾؛ لاستثقال الكسرة على الياء⁽⁹⁷⁾، إلا ما حكاه ابن سيده عن اللحياني: "يَاوَمْتُ الرَّجُلَ مِياوَمَةً وَيَوْمًا"⁽⁹⁸⁾.

وذهب سيبويه إلى أنّ أصل بناء (فِئَعَال) (فِئَعَال)، فحذفت منه الياء [للتخفيف]⁽⁹⁹⁾، قال: "وقد قالوا: مَارِئْتُهُ مَرَاءً، وَقَاتَلْتُهُ قِتَالًا، وجاء فِئَعَالٌ على فَاعَلْتُ كثيرًا كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيْتَالٍ ونحوها"⁽¹⁰⁰⁾. وعليه يُعَدُّ بناء (فِئَعَال) مسموعًا خرج عن القياس، كما خرج بناء (فِئَعَال) الذي جيء به منه بحذف الياء.

وقد يأتي بناء (فِئَعَال) لتخصيص معنى غير المُفَاعَلَةِ، ولكنّه غير مطّرد، وذهب إليه الزبيدي في بعض المواضع، فعلى سبيل المثال في مادة (طبق) فرّق بين (المُطَابَقَةُ وَالمُطَابِقُ)، قال: "والمُطَابَقَةُ: الموافقة، وقد طَابَقَهُ مُطَابَقَةً وَطِبَاقًا. وقال الراغب: المُطَابَقَةُ: من الأسماء المتضايقة، وهو أن يجعل الشيء فوق آخر بقدره، ومنه: طابقت النعل... ثم يستعمل المُطَابِقُ في الشيء الذي يكون

فوق الآخر تارة، وفيما يوافق غيره تارة، كسائر الأشياء الموضوعة لمعنيين، ثم يستعمل في أحدهما من دون الآخر⁽¹⁰¹⁾. ونقل عن المبرد في مادة (فدى): "المُقَادَاةُ أَنْ تُدْفَعَ رَجُلًا وَتَأْخُذَ رَجُلًا، وَالْفِدَاءُ: أَنْ تُشْتَرِيَ، وَقِيلَ: هُمَا وَاحِدٌ"⁽¹⁰²⁾. وقال في مادة (نقل): "وَقَدْ نَاقَلَ مُنَاقَلَةً وَنَقَالًا: إِذَا اتَّقَى فِي عُدُوهِ الْحَجَارَةَ، وَفِي الصِّحَاحِ: مُنَاقَلَةُ الْفَرَسِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ وَرِجْلَهُ عَلَى غَيْرِ حَجَرٍ لِحَسَنِ نَقْلِهِ فِي الْحَجَارَةِ... أَوْ هُوَ، أَيِ النَّقَالِ: الرَّدِّيَانُ، وَهُوَ بَيْنَ الْعَدُوِّ وَالْخَبَبِ"⁽¹⁰³⁾. وغيرها من المواضع التي تُسَوِّغُ مَجِيءَ (فِعَالٍ) لغير المُقَاعَلَةِ.

- بناء فِعَالَةٍ:

نحو: آخَاهُ مُؤَاخَاةً وَإِخَاءً وَإِخَاوَةً، وَصَاوَلَهُ مُصَاوَلَةً وَصَبَاوَلًا وَصَبَاوَلَةً⁽¹⁰⁴⁾، ويعدّ من باب القليل؛ لعدم وجود نظائر أخرى، ونسب الزبيديّ (إِخَاوَةً) إلى الفراء⁽¹⁰⁵⁾، ولعلّ ذلك على مذهبه. ويبدو أنّ بناء (فِعَالَةٍ) هو (فِعَالٍ) بزيادة التاء؛ لإفادة معنى المبالغة؛ لأنّ دخول التاء على المصادر يفيد المبالغة كما يفيدها في الوصف⁽¹⁰⁶⁾.

المحور الثاني: الخروج عن قياس أبنية مصادر الثلاثي المزيد بحرفين.

لثلاثي المزيد بحرفين خمس أبنية قياسية لمصدره، هي: تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَانْفَعَلَ، وَأَفْعَلَلَ، وَقَدْ ذُكِرَتْ أبنية مصادر غير قياسية مع جميعها عدا بناء (أَفْعَلَلَ) فلم يُسمع فيه غيره.

أولاً- الخروج عن بناء المصدر القياسي (تَفَعَّلَ):

قياس المصدر من (تَفَعَّلَ) (تَفَعَّلُ)، "جاءوا فيه بجميع ما جاء في (تَفَعَّلَ)، وَضَمُّوا الْعَيْنَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ عَلَى (تَفَعَّلَ)، وَلَمْ يَلْحَقُوا الْيَاءَ فَيَلْتَبَسَ بِمَصْدَرِ فَعَّلْتُ، وَلَا غَيْرَ الْيَاءِ [الألف]؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ فَعَّلْتُ، فَجَعَلُوا الزِّيَادَةَ عَوْضًا مِنْ ذَلِكَ، [نحو]: تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا، وَتَقَوَّلْتُ تَقَوُّلًا"⁽¹⁰⁷⁾. وقد ذُكِرَ مع بناء المصدر القياسي (تَفَعَّلَ) أبنية على غير القياس، هي: تَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلِيلٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعْلَانٌ، وَافْتَعَلَ، وَانْفَعَلَ، وهي على النحو الآتي:

- بناء تَفَعَّلَ:

سُمِعَ بِنَاءُ (تَفَعَّلَ)⁽¹⁰⁸⁾ قَلِيلًا عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ فِي (تَفَعَّلَ)، نَحْوُ: تَحَمَّلَ الْأَمْرَ تَحَمُّلاً وَتَحَمُّلاً، وَتَفَرَّقَ الْقَوْمُ تَفَرُّقًا وَتَفَرُّقًا، تَقَرَّبَ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَقَرُّبًا وَتَقَرِّبًا، وَتَكَلَّمَ كَلِمَةً وَبِكَلِمَةٍ تَكَلَّمَ وَتَكَلَّمَ، وَتَمَلَّقَ لَهُ تَمَلُّقًا وَتَمَلِّقًا⁽¹⁰⁹⁾.

قاس سيبويه بناء هذا المصدر على بناء (فِعَالٍ) من (فَعَّلَ) في الإتيان به على صورة الأصل والقياس الذي ينبغي في مصادر المزيد، ويستنتج من قوله: "وأما الذين قالوا: كِدَابًا فإيهم قالوا:

تَحَمَّلْتُ تَحَمُّلاً⁽¹¹⁰⁾. أنّ بناء (تَفْعَال) على لغة أهل اليمن، فهم من يقولون: (كِدَابًا)، أما التكرير والمبالغة ففي صيغة الفعل.

- بناء تَفْعِيل:

نحو: تَبَتَّلَ إليه تَبْتِيلاً وَتَبْتِيلاً، تَشَرَّنَ الرجلُ صاحبه تَشَرْنًا وَتَشَرِنًا، تَشَمَّلَ بالمشملة تَشْمُلًا وَتَشْمِيلاً، تَفَرَّقَ القومُ تَفَرُّقًا وَتَفَرِيقًا، تَكَهَّنَ الرجلُ تَكَهُّنًا وَتَكْهِينًا⁽¹¹¹⁾، فالقياس هو التفعُّل.

ذكر سيبويه مثال: (تَبَتَّلَ تَبْتِيلاً) في [باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحدًا]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل: 8]، وسوّج مجيء بناء المصدر على غير القياس إلى إنابة المصدر عن مصدر آخر حملاً على المعنى؛ لأنّ (تَبَتَّلَ) بمعنى (تَبَتَّلَ)⁽¹¹²⁾ وهو قليل الاستعمال، ولقد فرّق الزبيدي في المعنى بين القياسي (تَفَعَّلَ)، وغير القياسي (تَفْعِيلَ)؛ لتخصيص المعنى في مادة (شزن)، قال: "وقيل: التَّشَرُّنُ في الصِّرَاعِ: أن يَضَعَهُ على وَرِكِهِ فيصْرَعُهُ، وهو التَّوَرُّكُ... والتَّشَرُّنُ: التَّهَيُّؤُ والاسْتِعْدَادُ له، مأخوذ من عرض الشيء وجانبه، كأنّ المتشَرَّنَ يَدَعُ الطَّمَانِينَةَ في جلوسه ويقعد مستوفراً على جانب"⁽¹¹³⁾.

كما عدت المصادر (تَشْمِيلاً، وَتَفْرِيقًا، وَتَكْهِينًا) من باب النادر في اللغة، ونصّ اللحياني على الأول والثاني منهما⁽¹¹⁴⁾.

- بناء فَعُول:

سُمِعَ بناء (فَعُول) قليلاً مصدرًا⁽¹¹⁵⁾ في (تَفَعَّلَ)، وجاء عليه: تَطَهَّرَ تَطَهُّراً وَطَهُّوراً، وَتَوَضَّأَ تَوَضُّؤًا وَوَضُؤًا⁽¹¹⁶⁾. وأختلف في بنائه، فذهب جماعة من أهل اللغة إلى أنّه ليس مصدرًا، بل هو اسم وضع موضع المصدر، نقل الأزهري عن أبي حاتم قوله: "الْوَضُوءُ: الماء، والطَّهْرُ مثله، ولا يُقَالُ فيهما بضمّ الواو والطاء، لا يُقَالُ: الوُضُوءُ ولا الطَّهُّورُ"⁽¹¹⁷⁾.

وذهب الجوهري إلى أنّ (الْوَضُوءَ) بفتح الواو اسم الماء الذي يُتَوَضَّأُ به، وأيضاً المصدر من تَوَضَّأْتُ للصلاة⁽¹¹⁸⁾.

وقد زوي (الوضوء) بضمّ الواو وفتحها، وذهب ابن الأنباري (ت 328هـ) إلى أنّه اسم في الحالتين، قال: "فالوضوء، بضمّ الواو وفتح الواو وفتح اسم الماء الذي يتوضأ به، وكذلك السُّحُورُ بضمّ السين، والسُّحُورُ بفتح السين اسم الذي يُتَسَحَّرُ به، والوَقُودُ اسم الحطب، والوُقُودُ: التَّلْهِبُ"⁽¹¹⁹⁾.

وقد أنكر أبو عبيد (ت 224هـ) ضمّ فاء (فَعُول) بأن يكون اسمًا، وتبعه أبو حاتم (ت 248هـ)، ولم

يعرفه أبو العلاء (ت 144هـ) أصلاً⁽¹²⁰⁾، ونسبوه إلى بناء مصدر الثلاثي المجرد، بأنّه الفعل نفسه⁽¹²¹⁾، "فإنّه لا يعرف ولا يستعمل إلا في المصدر"⁽¹²²⁾.

ومذهب ثعلب وابن السكّيت (ت 244هـ) أنّ بناء (فَعُول) بالضمّ المصدر وبالفتح الاسم⁽¹²³⁾، وعليه أغلب اللغويين، ومنه قول ابن الأثير (ت 606هـ): عن (السّجور): "بالفتح اسم ما يُسَحَّرُ به من الطعام والشراب، وبالضمّ المصدر والفعل نفسه. وأكثر ما يُروى بالفتح. وقيل: إنّ الصواب بالضمّ؛ لأنّه بالفتح الطعام، والبركة والأجر والثواب في الفعل لا في الطعام"⁽¹²⁴⁾. ويبدو أنّ مسوّغ معيى صيغة (فَعُول) بدلاً من (تَفَعَّل) هو التشابه في المعنى.

- بناء فَعْلَان:

ورد بناء (فَعْلَان) مصدرًا غير قياسي لبناء (تَفَعَّل)، نحو: تَكْوَفَ الرَّمْلُ تَكْوُفًا وَكُوَفَانًا⁽¹²⁵⁾. فالدلالة على الحدث في صيغة (فَعْلَان) مفهومة من الحروف السابقة للالصقة، وزيادة الألف والنون أكسبت بناء المصدر دلالة المبالغة التي كانت في زيادة التضعيف والتاء، ويبدو أنّ المصدر أريد به الوصف؛ لذا جيء به على وزن (فَعْلَان).

- بناء افْتِعَال:

سُمع بناء المصدر (افْتِعَال) في غير فعله، نحو: تَتَبَّعَهُ تَتَبُّعًا وَاتِّبَاعًا، قال القطامي (ت 130هـ):
 وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبَعَهُ اتِّبَاعًا⁽¹²⁶⁾
 فالشاعر أراد (تَتَبُّعًا)، لكنّه عدل عن القياس حملاً على المعنى؛ لتشابه الفعلين (تَتَبَّعْتُ، وَاتِّبَعْتُ) في المعنى⁽¹²⁷⁾؛ لذا جاء بناء (افْتِعَال) مصدرًا ل (تَفَعَّل)، كما يجوز العكس. وقيل: "وضع الاتِّبَاعَ موضع التَّتَبُّع مجازًا"⁽¹²⁸⁾، وقد يكون لضرورة الشعر التي تبيح للشاعر المرفوض.

- بناء انْفِعَال:

كذلك الأمر في خروج بناء المصدر (انْفِعَال) عن القياس حملاً على المعنى في قول رؤبة (ت 145هـ):

عَنْ مَتْنِهِ مِرْدَاةٌ كُلُّ صَقْبٍ وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ⁽¹²⁹⁾

فجاء بمصدر (تَطَوَّيْتُ) (انْطَوَاءً)؛ لأنّ معنى تَطَوَّيْتُ وانْطَوَيْتُ واحد⁽¹³⁰⁾.

ثانيًا- الخروج عن بناء المصدر القياسي (تَفَاعَل):

بناء (تَفَاعَل) قياسي لمصدر (تَفَاعَلَ)، فزنتهما وعدة حروفهما واحدة؛ وضُمَّت عين المصدر لئلا يشابه الجمع، ولم تُفتح؛ لأنّ ليس في الأسماء (تَفَاعَلَ)⁽¹³¹⁾، وقد عدل عن قياس هذا البناء في (تَفَاعَلَ) إلى: (مُفَاعَلَة - فِعَال)، و(فِعَال - فِعْلَان)، و(افْتِعَال)، على النحو الآتي:

- بناء مُفَاعَلَة وَفِعَال:

خرج بناء مصدر (تَفَاعَلَ) إلى (مُفَاعَلَة وَفِعَال)، نحو: تَوَاكَلُوا تَوَاكَلًا وَمَوَاكَلَةً وَوَكَّالًا⁽¹³²⁾. يلحظ أنّ الأبنية المسموعة الخارجة عن القياس هي أبنية مصادر (فَاعَلَ) المزيد بحرف واحد، ويبدو أنّ مسوّغ الخروج عن القياس هو الحمل على معنى المشاركة التي تفيدها أبنية المصادر

الثلاثة. وهذا ما يشير إليه قول ابن دريد: "وَرُبَّمَا اشْتَقُّوا مِنْ هَذَا مُفَاعَلَةً، فَقَالُوا: مُوَاكَلَةٌ وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ الْمُوَاكَلَةُ مِنَ الْأَكْلِ فِي قَوْلِهِمْ: فَلَانَ يُوَاكِلُ فَلَانًا، أَي: يَأْكُلُ مَعَهُ"⁽¹³³⁾، وقول ابن سيده: "وَتَوَاكَلُ الْقَوْمُ مُوَاكَلَةً، وَوَكَّالًا: اتَّكَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ"⁽¹³⁴⁾.

- بناء فِعَالٍ وَفِعْلَانٍ:

جاء بنيائي (فِعَالٌ) و(فِعْلَانٌ) مصدرين غير قياسيين لصيغة (تَفَاعَلَ) التي تدلّ على المشاركة، نحو: تَطَاعَنَ الْقَوْمُ تَطَاعُنًا وَطِعَانًا وَطِعِنَانًا⁽¹³⁵⁾.

ذهب الزبيدي إلى أنّ " (طِعَانًا) بالكسر هو مصدر طَاعَنُوا لَا تَطَاعَنُوا"⁽¹³⁶⁾. فلو افترضنا أنّ بناء (فِعَالٌ) مصدر مسموع في (تَفَاعَلَ) لا (فَاعَلَ)، لوجدناه لم يخرج عن معنى التشاؤك الذي يدلّ عليه بناء (تَفَاعَلَ)، ويُعدّ من باب الحمل على معنى الصيغة.

أما بناء (فِعْلَانٌ) فهو من الأبنية النادرة⁽¹³⁷⁾، وذهب ابن سيده في المخصص إلى أنّ الطِعِنَانَ مصدر الثلاثي المجرد (طَعَنَ) لا مصدر (تَطَاعَنَ): "لأنّ فِعْلَانًا وفِعْلَانًا ليسا من أبنية المصادر، وإتّما الطِعِنَانُ كالْفِرِكَّانِ والعِرْقَانِ، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الفِرِكَّانَ والعِرْقَانِ من الفِرْكِ والمعرفة مصدران لِفِرْكٍ

وعَرَفَ، فَعَلَيْهِ يَكُونُ الطِعِنَانُ مَصْدَرًا طَعَنَ لَا مَصْدَرًا تَطَاعَنَ"⁽¹³⁸⁾.

وربّما يكون خروج الطِعِنَانَ عن قياس مصدر (تَطَاعَنَ)؛ للدلالة على المبالغة في الطعن التي تنعدم في بنيائي (تَفَاعَلَ) و(فِعَالٌ)، فالدلالة على الحدث مفهومة من الطِعْنِ؛ لذا أكسبت زيادة الألف والنون، وتضعيف النون (لام الكلمة) بناء المصدر دلالة المبالغة في الحدث.

- بناء افتعال:

سُمِعَ بِنَاءِ (اِفْتِعَالٌ) مَصْدَرًا لـ (تَفَاعَلَ)، نحو: تَجَاوَرُوا وَتَجَاوَرًا وَاجْتَوَرَا، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ تَجَاوَرَ الْقَوْمُ وَاجْتَوَرُوا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَي: جَاوَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا⁽¹³⁹⁾؛ لِذَا جَازَ أَنْ يَنْوَبَ كِلَا الْمَصْدَرَيْنِ عَنِ الْآخَرِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي دَلَالَةِ التَّشَاؤُكِ، وَلِتَسَاوِي فَعْلِهِمَا فِي الْمَعْنَى.

ثالثًا- الخروج عن بناء المصدر القياسي (اِفْتِعَالٌ):

سُمِعَ بِنَاءِ (تَفَاعَلَ) مَصْدَرًا لـ (اِفْتَعَلَ) بِعَكْسِ مَا سَبَقَ ذَكَرَهُ، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا وَاجْتَوَرًا وَتَجَاوَرًا، حَمَلًا

عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى اجْتَوَرُوا وَتَجَاوَرُوا وَاحِدٌ⁽¹⁴⁰⁾؛ لِكَوْنِ (اِفْتَعَلَ) تَأْتِي "بِمَعْنَى (تَفَاعَلَ)؛ كَقَوْلِكَ: اجْتَوَرُوا وَاعْتَوَرُوا أَي: تَجَاوَرُوا وَتَعَاوَرُوا"⁽¹⁴¹⁾.

رابعًا- الخروج عن بناء المصدر القياسي (اِنْفِعَالٌ):

يُعدّ بناء (أَنْفَعَال) مصدرًا قياسيًا ل (أَنْفَعَل)، وقد سُمع عنه بناء المصدر (فَعْلٍ)؛ حملاً على المعنى، نحو: "انْكَسَرَ كَسْرًا، وَكَسَرَ انْكَسَارًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى كَسَرَ وَانْكَسَرَ وَاحِدٌ"⁽¹⁴²⁾؛ بصرف النظر عن التعدي واللزوم؛ لذا وُضع كل واحد من المصدرين موضع الآخر.

الخاتمة:

بعد تتبّع مواضع الخروج عن القياس في أبنية مصادر مزيد الثلاثي، خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- يرجع خروج أبنية بعض المصادر عن القياس لأحكام أطلقها علماء اللغة، كالشاذ الذي لا يعدّ خارجًا عن كلام العرب، وإنّما خرج عن قواعد اللغويين، والنادر، والقليل، والكثير، ولغة (لهجة) لبعض العرب.
- الخروج عن القياس فيه توسّع في الثراء اللفظي خصوصًا إذا كان لمجيئه مسوّغ، أو دلّ على معانٍ جديدة، كالدلالة على التكثر والمبالغة، في بناء (تَفَعَّل)، والدلالة على المبالغة في: بناء (فِعَالَة) بزيادة التاء في آخره، وبناء (فَعْلَان)، و(فِعْلَان).
- من مسوّغات الخروج عن القياس الحمل على تساوي الفعلين في المعنى، نحو: (فَعَلَ وَأَفْعَلَ)، و(فَعَلَ وَأَنْفَعَلَ)، و(فَعَلَ وَأَفْعَلَ)، و(فَعَلَ وَتَفَعَّلَ)، و(تَفَاعَلَ وَأَفْتَعَلَ) وعكسهما؛ فمصادر هذه الأبنية المتشابهة في معنى أفعالها تنوب عن بعضها البعض، وفي مقابل ذلك خرج بناء المصدر عن القياس حملاً على معنى بنية المصدر، كالمفَاعلة والفِعَال والتَفَاعُل؛ لتشابه دلالة أبنيتها في التشارك.
- قد يخرج المصدر عن بنائه القياسي لتخصيص معنى لا يوجد في القياسي، كما في نحو: (بَيَّنَّ تَبَيَّنًا)، فمسوّغ الخروج هو تخصيص معنى (البيان) الذي لا يؤدّيه المصدر القياسي (التبيين)، كما خرج بناء المصدر (سبحانًا) عن قياس (تسبيح)؛ لاختصاصه بتزيه الله-جلّ وعلا- واستعماله للعبادات قولًا وفعلًا، ونحو: (أَفْعَلَ تَفَعَّلًا)، و(أَفْعَلَ فَعَالًا) لتخصيص معنى غير الإفْعَال، وبناء (فِعَال) لمعنى غير المُفَاعَلَة، وبناء (تَفَعَّل) لمعنى لا يوجد في (تَفَعَّل).
- قد يكون الخروج عن القياس نتيجة لاختلاف اللهجات كأن يكون قياسيًا في لغة (لهجة) بعض العرب، مثل أهل اليمن، كما في: (فَعَلَ فِعَالًا)، نحو: (حَلَمَ حِلَامًا)، و(فَاعَلَ فِيعَالًا)، نحو: (فَاتَلَ فِيتَالًا)، و(تَفَعَّلَ تَفِيعَالًا)، نحو: (تَحَلَّمَ تَحِلَامًا). وقد يكون البناء من الأصول المهجورة قليلة الاستعمال حتى عدّت مسموعة خارجة عن القياس، نحو: بناء (فِيعَال).

- الأبنية التي خرجت عن قياس بناء (إفْعَال) من (أفْعَل) هي: عِلَّة، فَعْلَة، فُعُول، فَعْل وفُعُول، فَعَال، تَفْعِيل، وَسْمَع بناء المصدر (فَعْلَة) في معتلّ العين في كلمات معدودة، هي: جَابَة، جَارَة، طَاعَة، طَأَقَة، عَارَة، غَارَة، قَامَة.
- الأبنية التي خرجت عن قياس (تَفْعِيل) من (فَعَل)، هي: تَفْعِيل من معتلّ اللام، وتَفْعِلَة من صحيح اللام، وفِعْعَال، تَفْعَال، تَفْعَال، فُعْلَان، تَفْعَل.
- الأبنية التي خرجت عن قياس (مُفَاعَلَة) من (فَاعَل)، هي: فِيعَال، فِيعَال، فِعَال، فِعَالَة.
- الأبنية التي خرجت عن قياس (تَفْعُل) من (تَفْعَل)، هي: تَفْعَال، وتَفْعِيل، وفُعُول، وفِعْلَان، وأفْتِعَال، وانْفِعَال.
- الأبنية التي خرجت عن قياس (تَفَاعُل) من (تَفَاعَل)، هي: مُفَاعَلَة وفِعَال، فِيعَال وفِعْلَان، افْتِعَال.
- خرج عن قياس (افْتِعَال) تَفَاعُلٌ، كما خرج عن (انْفِعَال) فَعْلٌ.
- لم تأت أبنية سماعيّة في مصادر الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، كما لم تأت أبنية خارجة عن قياس (أفْعَال) من الثلاثي المزيد بحرفين (أفْعَل).

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، المبارك بن محمّد. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمّد الطنّاحي، بيروت: المكتبة العلميّة، د.ط، (1399هـ - 1979م).
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعيّ. معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، (1411هـ - 1990م).
- الأزهرّي، خالد بن عبد الله. التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، (1421هـ - 2000م).
- الأزهرّي، محمّد بن أحمد:
- تهذيب اللغة، تحقيق: محمّد عوض مرع، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ط1، (2001م).
- الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ، مسعد عبد الحميد السعدنيّ، القاهرة: دار الطلائع، د.ط، د.ت.
- الأصهبانيّ، محمد بن عمر. المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباويّ، مكّة المكرّمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، جدّة: دار المدنيّ، ط1، (1408هـ - 1988م).
- الألوسيّ، محمود بن عبد الله. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباريّ عطية، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، (1415هـ).
- الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمّد. الإعراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة، د.ط، (1377هـ - 1957م).

- ابن الأبنباري، محمّد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط1، (1412هـ-1992م).
- البخاري، محمّد بن إسماعيل. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -ﷺ- وسننه وأيامه)، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، ط1، (1422هـ).
- برهان الدين الخوارزمي، ناصر بن عبد السيّد. المغرب في ترتيب المغرب، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، د.ت.
- ثعلب، أحمد بن يحيى. مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمّد هارون. القاهرة: دار المعارف، ط2، د.ت.
- ابن جيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، دار الكتب المصريّة، ط4، د.ت.
- الجواليقي، موهوب بن أحمد، ما جاء على فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ بمعنى واحد، تحقيق: ماجد الذهبي، دمشق: دار الفكر، د.ط، (1402هـ-1982م).
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح -تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، (1407هـ-1987م).
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف:
 - البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمّد جميل، بيروت: دار الفكر، د.ط، (1420هـ).
 - تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط1، (1406هـ-1986م).
 - التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هندواوي، دار كنوز إشبيليا، ط1، د.ت.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكّة المكرمة، ط2، (1399هـ-1979م).
- الخليل بن أحمد. العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، بيروت: مكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
- ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط1، (1987م).
- رؤية، رؤية بن العجاج. ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، الكويت: دار قتيبة، د.ط، د.ت.
- الرّازي، محمّد بن أبي بكر. مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، بيروت: المكتبة العصريّة، صيدا: الدار النموذجيّة، ط5، (1420هـ-1999م).
- الرّاغب الأصفهاني، الحسين بن محمّد. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الدّاودي، دمشق - بيروت: دار القلم، الدار الشاميّة، ط1، (1412هـ).
- الرّضي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ط، (1395هـ-1975م).

- الزبيديّ، محمّد بن محمّد. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: دار الهداية، د.ط، د.ت.
- الزّجّاج، إبراهيم بن السريّ. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط1، (1408هـ-1988م).
- ابن السزّاج، محمّد بن السريّ. الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسّسة الرسالة، د.ط، د.ت.
- أبو السعود، محمّد بن محمّد. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، د.ط، د.ت.
- السمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمّد الخراط، دمشق: دار القلم، د.ط، د.ت.
- سيّويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، (1408هـ-1988م).
- ابن سيده، علي بن إسماعيل:
- المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ط1، (1417هـ-1996م).
- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواويّ، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، (1421هـ-2000م).
- السيرافيّ، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيّويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، عليّ سيّد عليّ، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، (2008م).
- السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق: محمّد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، د.ط، (1426هـ-2006م).
- شهاب الدين، أحمد بن محمّد. حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ، (عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاويّ)، بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت.
- الصيمريّ، عبد الله بن عليّ. التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دمشق: دار الفكر، ط2، (1402هـ-1982م).
- الطبريّ، محمّد بن جرير. جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمّد شاكّر، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط1، (1420هـ-2000م).
- ابن عاشور، محمّد الطاهر. التحرير والتنوير، (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، تونس: الدار التونسيّة، د.ط، (1984م).
- ابن عصفور، عليّ بن مؤمن. الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، (1996م).

- ابن عطية، عبد الحق بن غالب. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، (1422هـ).
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، جدّة: دار المدني، ط1، (1400 - 1405هـ).
- أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد:
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض ابن حمد القوزي، دم، دن، ط1، (1410هـ - 1990م).
- التكملة، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب، ط2، (1419هـ - 1999م).
- العوتبيّ، سلمة بن مسلم. الإبانة في اللغة العربيّة، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمّد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ط1، (1420هـ - 1999م).
- الفارابيّ، إسحاق بن إبراهيم. ديوان الأدب، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، القاهرة: مؤسّسة دار الشعب، دط، (1424هـ - 2003م).
- ابن فارس، أحمد بن فارس. حلية الفقهاء، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: الشركة المتحدة، ط1، (1403هـ - 1983م).
- الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمّد عليّ النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: دار المصريّة للتأليف والترجمة، دط، دت.
- فندريس، جوزيف. اللغة. تحقيق: عبد الحميد الدواخليّ، محمّد القصاص، القاهرة: مكتبة الانجلو المصريّة، دط، (1950م).
- الفيروز آباديّ، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسيّ، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط8، (1426هـ - 2005م).
- الفيوميّ، أحمد بن محمّد. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلميّة، دط، دت.
- القطاميّ، عمير بن شليم. ديوانه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائيّ، أحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة، ط1، (1960م).
- كراع النمل، عليّ بن الحسن. المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: د. محمّد بن أحمد العمري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ)، ط1، (1409هـ - 1989م).
- ابن مالك، محمّد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، ط1، (1402هـ - 1982م).
- المبرّد، محمّد بن يزيد. المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم الكتب، دط، دت.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون. المعجم الوسيط، القاهرة: دار الدعوة، دط، دت.

- ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دارصادر، ط3، (1414هـ).
- الميداني، أحمد بن محمّد. مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة، د.ط. د.ت.
- النَّحَّاس، أحمد بن محمّد. عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، بيروت: دار ابن حزم، ط1، (1425هـ-2004م).
- الهروي، محمّد بن عليّ. إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمّد قشاش، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، (1420هـ).
- ابن هشام اللخمي، محمّد بن أحمد. شرح الفصيح، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، دم، دن، ط1، (1409هـ-1988م).
- الواحدي، عليّ بن أحمد. التفسير البسيط، حُقِّق في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمّد بن سعود، الرياض: عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط1، (1430هـ).
- ابن يعيش، يعيش بن عليّ. شرح المفصل، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1422هـ-2001م).
- ابن أبي اليمان، أبو بشر اليمان. التقفية في اللغة، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، بغداد: مطبعة العاني، د.ط. (1976م).

الهوامش:

- The transliteration system is adopted from: Abdallah, A. (2007). Al-Jurjani's Theory of (1) Nazm and Halliday's information Structure Theory: A Comparative Study. (Unpublished MA Dissertation). Ain Shams University, Cairo, Egypt.
- (2) يُنظَر: الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب، ص45.
- (3) جوزيف. اللغة، ص205.
- (4) السيوطي، الاقتراح، ص14.
- (5) يُنظَر: سيبويه. الكتاب، 78/4-81.
- (6) سيبويه. الكتاب، 78/4.
- (7) يُنظَر: سيبويه. الكتاب، 83/4.
- (8) يُنظَر: الزبيدي. تاج العروس، مادة: (رأى)، 105/38. (زيل)، 154/29. (كياً)، 411/1. (نوض)، 97/19.
- (9) يُنظَر: سيبويه. الكتاب، 84/4. تاج العروس، مادة (رأى)، 105/38.
- (10) بحسب الاختلاف في الألف المحذوفة، فعند الخليل وسيبويه أنّ المحذوف هو الألف الثانية؛ لزيادتها فيكون وزن المصدر (إفْعَلَة)، والمحذوف عند الأخفش والفراء الألف الأولى؛ لالتقاء الساكنين، وعليه يكون وزن المصدر (إفَالَة). يُنظَر: الرضي. شرح الشافية، 165/1.

- فالألف في وزن (إفعللة) أو (إفالة) في (إقامة) وغيرها، سواء أكانت منقلبة عن أصل أم زائدة فهي ألف مدّ، أي حركة فتحة طويلة، لا يمكن أن نساومها في الميزان الصرفي بعين الفعل التي تُعدّ صوتاً صامتاً لا حركة طويلة، لكن يمكننا أن نقول: إنّ المنقلبة عن الأصل، الأصل فيها (إفعللة) وتحوّلت إلى (إفالة).
- (11) يُنظر: ابن سيده، المحكم، 549/6. الزبيدي، تاج العروس، مادة (وقر)، 375/14.
- (12) يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 1290/3.
- (13) يُنظر: سيويوه، الكتاب، 62/4. ابن السراج، الأصول في النحو، 118/3. النَّحَّاس، عمدة الكتاب، ص403-405.
- (14) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (وقر)، 375/14، 380.
- (15) ابن أبي اليمان، التقفية في اللغة، ص419-420.
- (16) ابن أبي اليمان، التقفية في اللغة، ص563.
- (17) كراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب، ص562.
- (18) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 284/1. الزبيدي، تاج العروس، مادة (جوب)، 203/2.
- (19) ابن سيده، المحكم، 568/7.
- (20) ابن سيده، المحكم، 544/7. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 154/4. الزبيدي، تاج العروس، مادة (جور)، 486/10.
- (21) يُنظر: ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، ص104-105. أصل الحديث: "وَلَكِنَّ أُخُوَّةَ الْإِسْلَامِ". ينظر: البخاري، صحيح البخاري، 100/1.
- (22) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 141/3.
- (23) الميداني، مجمع الأمثال، 330/1.
- (24) الميداني، مجمع الأمثال، 330/1.
- (25) الفارابي، ديوان الأدب، 339/3. يُنظر: الجوهري، الصحاح، مادة (جوب)، 104/1. ابن سيده، المحكم، 568/7.
- (26) الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص158. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 461/2. أبو حيان، تذكرة النحاة، ص456. الزبيدي، تاج العروس، مادة (روح)، 434/6.
- (27) الأزهري، تهذيب اللغة، 149/11. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 284/1. الزبيدي، تاج العروس، مادة (جوب)، 203/2.
- (28) ابن منظور، لسان العرب، 36/5.
- (29) يُنظر: سيويوه، الكتاب، 42/4. المبرد، المقتضب، 128/2. ابن السراج، الأصول في النحو، 111/3. الصيمري، التبصرة والتذكرة، 764/2. الزبيدي، تاج العروس، مادة (ولع)، 373/22.
- (30) يُنظر: الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص20.
- (31) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 111/3.

- (32) يُنظر: الفارابي، ديوان الأدب، 235/3. الأزهرّي، تهذيب اللغة، 127/3. الأصبهاني، المجموع المغيب في غربي القرآن والحديث، 453/3. ابن منظور، لسان العرب، 391/8، 410. مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، 1029/2.
- (33) الجوهرّي، الصحاح، مادة (وزع)، 1297/3. يُنظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص770. الزبيدي، تاج العروس، مادة (وزع)، 319/22.
- (34) الجوهرّي، الصحاح، مادة (ولع)، 1304/3. يُنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة (ولع)، 226/5. الرازي، مختار الصحاح، مادة (ولع)، ص345.
- (35) الزبيدي، تاج العروس، مادة (فلج)، 153/6، 162.
- (36) يُنظر: الجوالقي، ما جاء على فَعَلْتُ وأَفَعَلْتُ بمعنى واحد، ص59.
- (37) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 61/4-62. ابن السراج، الأصول في النحو، 118/3. النَّحَّاس، عمدة الكتاب، ص403-405.
- (38) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (نبت)، 110/5-111.
- (39) سيبويه، الكتاب، 81/4. يُنظر: المبرد، المقتضب، 73/1-74. ابن السراج، الأصول في النحو، 134/3. ابن سيده، المخصص، 315/4.
- (40) المبرد، المقتضب، 73/1-74.
- (41) يُنظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، 142/7.
- (42) يُنظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، 550/2.
- (43) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 230/5.
- (44) يُنظر: أبو حيّان، البحر المحيط، 284/10.
- (45) يُنظر: المبرد، المقتضب، 204/3.
- (46) يُنظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، 142/7.
- (47) الطبري، جامع البيان، 534/5. يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (نبت)، 112/5.
- (48) يُنظر: الرضي، شرح الشافية، 167/1. أبو السعود، إرشاد العقل، 39/9. ابن عاشور، التحرير والتنوير، 204/29.
- (49) شهاب الدين، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، 9/5.
- (50) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (نزل)، 478/30.
- (51) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 81-82.
- (52) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص799.
- (53) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 79/4. المبرد، المقتضب، 100/2.
- (54) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 83/4. أبو عليّ الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 142/4. ابن جيّ، الخصائص، 302/2.
- (55) يُنظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، 775/2.
- (56) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (نزو)، 66/40.

- (57) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2238/4.
- (58) لم يُنسب لقائل، في: الفارابي، ديوان الأدب، 380/2، رُوي صدره: (باتت تُزَيّ دلوها تَزَيّا) في: الخليل، العين، 401/3. ابن سيده، المحكم، 188/4. ابن منظور، لسان العرب، 373/11. و(باتت يُزَيّ دلوها تَزَيّا): الأزهري، تهذيب اللغة، 53/6. الجوهري، الصحاح، مادة (شهل)، 1743/5. ابن سيده، المخصص، 316/4. الزبيدي، تاج العروس، مادة (شهل)، 308/29.
- (59) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة: (تمم)، 331/31. (جرب)، 153/2. (جزأ)، 171/1. (حلل)، 329/28. (خطأ)، 213/1. (ذرف)، 314/23. (ذكر)، 380/11. (رب)، 264/2. (روأ)، 255/1. (سوأ)، 276/1. (عبأ)، 338/1. (علل)، 45/30. (غيب)، 455/3. (غرر)، 216/13. (فرق)، 294/26. (فيا)، 356/1. (كثأ)، 383/1. (كرر)، 27/14. (كلأ)، 407/1. (كمل)، 356/30. (هنأ)، 512/1. (هيا)، 520/1. (وطأ)، 492/1.
- (60) يُنظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، 775/2.
- (61) يُنظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، 775/2. الرضي، شرح الشافية، 163/1.
- (62) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 83/4.
- (63) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (رب)، 464/2. (غرر)، 216/13.
- (64) يُنظر: أبو عليّ الفارسي، التكملة، ص 518. الزبيدي، تاج العروس، مادة (حلم)، 528/31. (حمل)، 342/28. (علم)، 128/33. (كبر)، 5/14. (كذب)، 125/4. (كلم)، 372/33.
- (65) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (كذب)، 114/4.
- (66) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (كبر)، 5/14.
- (67) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 79/4.
- (68) سيبويه، الكتاب، 79/4.
- (69) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 83/4.
- (70) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة: (جول)، 247/28. (ذرف)، 314/23. (ردد)، 91/8. (رعب)، 504/2. (سجم)، 348/32. (طوف)، 107/24. (ضلل)، 348/29. (كرر)، 27/14. (مثل)، 383/30.
- (71) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 460/4. ينظر: الرضي، شرح الشافية، 167/1.
- (72) يُنظر: الجوهري، الصحاح، مادة (بين)، 2083/5. الزبيدي، تاج العروس، مادة (بين)، 298/34.
- (73) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 84/4.
- (74) الواحدي، التفسير البسيط، 171/13.
- (75) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 356/15. ابن سيده، المحكم، 506/10.
- (76) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 217/3. ابن عطية، المحرر الوجيز، 415/3. أبو حيان، البحر المحيط، 582/6. السمين الحلبي، الدرّ المصون، 279/7.
- (77) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 253/14. يُنظر: الألوسي، روح المعاني، 451/7.
- (78) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (سبح)، 447/6.
- (79) سيبويه، الكتاب، 322/1.
- (80) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 105/2. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 225/2.

- (81) يُنظر: المبرد. المقتضب، 207/3.
- (82) يُنظر: ثعلب. مجالس ثعلب، ص216.
- (83) ينظر: ابن الأنباري. الزاهر في معاني كلمات الناس، 51/1.
- (84) يُنظر: ابن جيّ. الخصائص، 197/2.
- (85) يُنظر: الزبيديّ. تاج العروس، مادة (سبح)، 446/6.
- (86) يُنظر: ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر، 331/2.
- (87) يُنظر: ابن سيده. المحكم، 528/2، المخصص. 68/4، ابن منظور. لسان العرب، 167/11. الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ص986. الزبيديّ. تاج العروس، مادة (حلى)، 329/28.
- (88) سيبويه. الكتاب، 80/4. يُنظر: المبرد. المقتضب، 99/2.
- (89) يُنظر: سيبويه. الكتاب، 80/4.
- (90) يُنظر: الزبيديّ. تاج العروس، باب الباء، 571/40. مادة: (قتل)، 230/30، (نضل)، 500/30.
- (91) يُنظر: ابن سيده. المحكم، 205/8. الزبيديّ. تاج العروس، (نضل)، 500/30.
- (92) يُنظر: الزبيديّ. تاج العروس، باب الباء، 571/40.
- (93) يُنظر: الجوهريّ. الصحاح، مادة (قتل)، 1798/5.
- (94) سيبويه. الكتاب، 80/4. ينظر: ابن السراج. الأصول في النحو، 131/3.
- (95) الرضي. شرح الشافية، 166/1.
- (96) يُنظر: الرضي. شرح الشافية، 166/1.
- (97) يُنظر: الأزهرى. التصريح بمضمون التوضيح، 35/2.
- (98) ابن سيده. المحكم، 590/10.
- (99) يُنظر: المبرد. المقتضب، 100/2. ابن يعيش. شرح المفصل، 55/4.
- (100) سيبويه. الكتاب، 81/4. يُنظر: المبرد. المقتضب، 100/2. ابن السراج. الأصول في النحو، 131/3. الرضي. شرح الشافية، 166/1.
- (101) الزبيديّ. تاج العروس، مادة (طبق)، 60/26.
- (102) الزبيديّ. تاج العروس، مادة (فدى)، 222/29.
- (103) الزبيديّ. تاج العروس، مادة (نقل)، 24/31.
- (104) يُنظر: الزبيديّ. تاج العروس، مادة: (أخو)، 48/17. (صول)، 336/29.
- (105) يُنظر: الزبيديّ. تاج العروس، مادة: (أخو)، 48/17.
- (106) يُنظر: الهرويّ. إسفار الفصيح، 793/2.
- (107) سيبويه. الكتاب، 79/4.
- (108) يُنظر: سيبويه. الكتاب، 79/4 - 80. ابن السراج. الأصول في النحو، 131/3. ابن خالويه. ليس في كلام العرب، ص139 - 140. ابن جني. الخصائص، 190/3. الرضي. شرح الشافية، 163/1. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، 2239/4.

- (109) يُنظر: الزبيدي. تاج العروس، مادة: (حمل)، 342/28. (فرق)، 297/26. (قرب)، 13/4. (كلم)، 372/33. (ملق)، 403/26.
- (110) سيويه. الكتاب، 80-79/4.
- (111) يُنظر: الزبيدي. تاج العروس، مادة: (بتل)، 52/28. (شزن)، 275/35. (شمل)، 289/29. (فرق)، 297/26. (كهن)، 81/36.
- (112) يُنظر: سيويه. الكتاب، 80/4-81. الأزهرّي. تهذيب اللغة، 207/14. الجوهرّي. الصحاح، مادة (بتل)، 1630/4.
- (113) الزبيدي. تاج العروس، مادة: (شزن)، 275/35.
- (114) يُنظر: الزبيدي. تاج العروس، مادة: (فرق)، 297/26. (كهن)، 81/36.
- (115) يُنظر: سيويه. الكتاب، 42/4. الجوهرّي. الصحاح، مادة (وضأ)، 81/1. الصيمري. التبصرة والتذكرة، 764/2.
- (116) يُنظر: الصيمري. التبصرة والتذكرة، 764/2. الزبيدي. تاج العروس، مادة: (وضأ)، 490/1. (طهر)، 446/12.
- (117) الأزهرّي. تهذيب اللغة، 70/12. يُنظر: الفارابي. ديوان الأدب، 184/4. ابن فارس. حلية الفقهاء، ص40.
- (118) يُنظر: الصحاح، مادة (وضأ)، 81/1.
- (119) ابن الأنباري. الزاهر في معاني كلمات الناس، 40/1.
- (120) يُنظر: الأزهرّي. تهذيب اللغة، 70/12.
- (121) يُنظر: ابن فارس. حلية الفقهاء، ص40. العوتبي. الإبانة في اللغة العربية، 516/4.
- (122) الأزهرّي. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص19.
- (123) برهان الدين الخوارزمي. المغرب في ترتيب المغرب، ص488.
- (124) ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة (سحل)، 374/2. يُنظر: ابن سيده. المخصص، 55/4.
- ابن فارس. حلية الفقهاء، ص40. الفيومي. المصباح المنير، 699/2. الزبيدي. تاج العروس، مادة: (وضأ)، 490/1. (طهر)، 446/12.
- (125) ينظر: الزبيدي. تاج العروس، مادة (كوف)، 346/24.
- (126) البيت للقطامي. ديوانه، ص35.
- (127) يُنظر: سيويه. الكتاب، 82/4. الزبيدي. تاج العروس، مادة (تبع)، 381/20.
- (128) الجوهرّي. الصحاح، مادة (تبع)، 1190/3.
- (129) البيتان لرؤبة بن العجاج. ديوانه، ص16.
- (130) يُنظر: سيويه. الكتاب، 82/4. الزبيدي. تاج العروس، مادة (طوي)، 514/38.
- (131) يُنظر: سيويه. الكتاب، 81/4. ابن السراج. الأصول في النحو، 131/3.
- (132) يُنظر: ابن دريد. جمهرة اللغة، مادة (كلو)، 982/2. ابن سيده. المحكم، 144/7. ابن منظور. لسان العرب، 735/11. الفيروز آبادي. القاموس المحيط، ص1069. الزبيدي. تاج العروس، مادة (وكل)، 97/31.
- (133) ابن دريد. جمهرة اللغة، مادة (كلو)، 982/2.

- (134) ابن سيده. المحكم، 144/7.
- (135) يُنظر: ابن سيده. المحكم، 549/1، المخصص، 53/2. الزبيديّ. تاج العروس، مادة (طعن)، 353/35.
- (136) الزبيديّ. تاج العروس، مادة (طعن)، 353/35.
- (137) يُنظر: ابن سيده. المحكم، 549/1. ابن منظور. لسان العرب، 266/13. ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد، 353/35.
- (138) ابن سيده. المخصص، 53/2.
- (139) يُنظر: سيويه. الكتاب، 81/4. الجوهريّ. الصحاح، مادة (جور)، 617/2. الزبيديّ. تاج العروس، مادة (جور)، 485/10.
- (140) يُنظر: سيويه. الكتاب، 81/4. الجوهريّ. الصحاح، مادة (جور)، 617/2. الزبيديّ. تاج العروس، مادة (جور)، 485/10.
- (141) ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص131.
- (142) سيويه. الكتاب، 81/4. يُنظر: الزبيديّ. تاج العروس، مادة (كسر)، 36/14.